

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 16، العدد 2
ربيع الثاني 1441 هـ / ديسمبر 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

منهج النسائي في إخراج مَرْويَّات الْمُخْتَلِطِين من الثقات في السنن

حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الهُذَيْلِ السُّلَمِيُّ أنموذجًا

يُوسُف جودة يسن يوسف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طيبة

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 20-06-2017 **تاريخ القبول: 26-10-2017**

ملخص البحث:

يقوم هذا البحث على دراسة منهج الإمام النسائي في إخراج مرويَّات فئة من المحدثين الثقات الذين حَدَثَ لهم اختلاط، أو وصفوا بالاختلاط في سننه الصغرى المسمى «المجتبى»؛ وذلك لأهمية معرفة أثر الاختلاط على مَرويَّات الرَّاوي؛ ولاسيما وأنَّه الثِّقة العدل، المحتج به، وأما مَن رُمِي بالاختلاط من الرُّواة الثقات وكان اختلاطه غير مؤثر كأن يكون قد اختلط قبل موته بقليل، أولم تكن له رواية تذكر بعد اختلاطه، أو كان ممن تغير بآخرةٍ فلم يفحش اختلاطه، ولم يؤثر ذلك على مروياته، أو أنَّ دعوى الاختلاط لم تثبت عليه كل ذلك لا يعتبر من نطاق هذا البحث، فبدأتُ بتعريف الاختلاط، وكيفية التحقق من ثبوت الاختلاط، وحكمه والمسائل الدقيقة المتعلقة به، ثم ذكرت أهمية دراسة علم الرّواة المختلطين والمؤلفات فيه، ثم الاستقصاء والتتبع لكل مَنْ تحقق فيهم الاختلاط على الصَّوَاب بالأدلة الدامغة من الرُّواة الثقات الذين أخرج لهم النسائي في سننه، ثم دراسة وبيان منهجه في إخراج مرويَّات أولئك المختلطين، بشكل علمي على طريقة المحدثين، ثم أتبعت ذلك أنموذجًا لمرويَّات حُصَيْنِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ أبي الهُذَيْلِ السُّلَمِيّ في سنن النسائي وطريقته في إخراجها، ثم ختمت البحث بنتائج وتوصيات مفيدة.

الكلمات الدالة: النسائي، السنن الصغرى، الاختلاط، الحديث، الرُّواة.

المقدمة:

أَحْمَده سبحانه كَمَا يَنْبَغِي لجلالِ وَجهه وعظيم سُلْطَانه، فسبحانه لا معقّب لحكمه، ولا دافع لقضائه، تَوَاضع كلّ شيء لعظمته، وذلَّ كلُّ شيء لسلطانه، ووسِعَ كلَّ شيء فَضْلَهُ، لا يعزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ حبَّةٍ من خَرْدَلٍ، وهُو السَّميعُ العَليم، اسْتَخْلَصَ الْعُلَمَاءَ بِعِنَايَتِهِ وَجَمِيلِ لُطْفِهِ، وَجَعَلَهُمْ أُمَنَاءَ عَلَى خَلْقِهِ يَقُومُونَ بِحِفْظِ شَرِيعَتِهِ حَتَّى يُؤَدُّوا إِلَى الْخَلْقِ تِلْكَ الأَمَانَاتِ، فَهُمْ مَصَابِيحُ الأَرْضِ وَخُلَفَاءُ الأَنْبِيَاءِ، يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْبَحْرِ، وَيُحِبُّهُمْ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً أَسْتَفْتِحُ بِمَدَدِهَا أَبْوَابَ الْعِنَايَاتِ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

إنَّهُ لمَّا كانت معرفة مَنْ اختلط مِن الرِّجال الثقات وتتبع حديثهم في دواوين السُّنّة مِن أهم المهمات التي يحتاجها المشتغلون بعلم الرِّجال والحديث النبوي؛ لأنَّ الرَّاوي الثقة إذا اختلط لا تطمئن النفس لحديثه حال اختلاطه؛ لذا لم يقبل المحدثون حديث المختلط، فعَنَى جَهَابذة نقاد الحديث بتحديد زمن الاختلاط، ومن سمع منه من الرُّواة قبل الاختلاط وبعده، ولكون الكتب الستّة أعظم دواوين السُّنة، اخترتُ سنن النسائي الصغرى مجال البحث، وثمة سبب آخر دفعني لهذا البحث وهو قلة من كتب أو جمع في هذا العلم الدقيق الذي يُمَيز بين مرويات المختلطين، ويُبَين من سمع منهم قبل الاختلاط وبعده، وبيان المرويَّات التي يحتمل تأثرها باختلاط الرَّاوي في سنن النسائي الصغرى.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات جديدة سابقة متصلة بهذا البحث بالتحديد، إلا بعض أبحاث لها علاقة بالاختلاط والرُّواة المختلطين، وسوف أذكرها في المبحث الخاص بالمؤلفات في علم الرّواة المختلطين إن شاء الله تعالى.

تحديد نطاق البحث:

رغم أن كثيرًا من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أُطلِقَ في الاصطلاح انصرف إلى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر في مرويَّاته، لاسيما وأنَّه الثِّقة العدل، المحتج به، فرأيتُ أن يكون نطاق بحثي في منهج الإمام النسائي في إخراج مرويَّات من رُمِي بالاختلاط من الرُّواة الثقات في السنن الصُّغرى، وأما مَنْ كان اختلاطه غير مؤثر كأن يكون قد اختلط قبل موته بقليل، أولم تكن له رواية تذكر بعد اختلاطه، أو كان ممن تغير بآخرةٍ فلم يفحش اختلاطه، ولم يؤثر ذلك على مرويّاته، أو أنَّ دعوى الاختلاط لم تثبت عليه مثل: محمد بن عبدالله ابن الْمُثَنى، وسُلَيْمَانُ بنُ مُوْسَى

الدِّمَشْـقِيّ الأَشْـدَقُ، وعفـان بـن مسـلم وغيرهـم مـن الطبقـة الأولـى التـي صنفهـا الحـافظ العلائـي فلـم ألحـق هـؤلاء فـي نطـاق بحثـي.

وأمـا المختلطـون الضُّعَفـاء فالبحـث عـن مثـل هـؤلاء الـرُّواة لمعرفـة اختلاطهـم ومـن أخـذ عنهـم فـي الاختـلاط جهـد بـلا طائـل وعمـل بـلا فائـدة [1]، فحديثهـم قبـل الاختـلاط ليـس بشـيء، وأمَّـا بعـد الاختـلاط فالأولـى ألا يلتفـت إليـه، لـذا بـدا لـي أن تقتصـر الدراسـة علـى منهـج النسـائي فـي إخراجـه لمرويـات الثقـات فـي السـنن الصغـرى الذيـن تحقـق فيهـم الاختـلاط علـى الصَّـوَاب بالأدلـة والبراهيـن؛ وليـس مجـرد وصفَهُـم بذلـك، مـع ذكـر مَرويَّـات حُصَيْـن بـن عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ أبـي الهُذَيْـلِ السُّـلَمِيّ أنموذجًـا لهـذا المنهـج.

منهجية البحث:

اتبعتُ في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي على النحو التالي:

أولاً: المنهـج الوصفـي التحليلـي: تعريـف الاختـلاط لغـةً واصطلاحًـا، والتحقـق مـن ثبـوت الاختـلاط وحكمـه ومـا يتعلـق بـه، وأهميـة دراسـة علـم الـرُّواة المختلطيـن والمؤلفـات فيـه، وطريقـة الإمـام النسـائي فـي إخـراج مَرْويَّـات الثقـات المختلطيـن.

ثانيًـا: المنهـج الاسـتقرائي: الاسـتقصاء والتتبـع لـكل مَـنْ تحقـق فيهـم الاختـلاط مـن الـرُّواة علـى الصَّـوَاب بالأدلـة الدامغـة وليس مجـرد وصفَهُـم بذلـك، ودراسـة منهـج النسـائي فـي السـنن الصغـرى المسـمي «المجتبـى» للـرِّواة الثقـات المختلطيـن؛ لتحديـد طريقـة الإمـام النسـائي فـي إخـراج مروياتهـم.

خطة البحث:

المقدمــة وفيهــا: أهميــة البحــث، وأسـباب اختيــاره، والدراســات الســابقة، وتحديــد نطــاق البحــث، ومنهجيــة البحــث، وخطــة البحــث، وعقبــات البحــث. والدراســة تشــتمل علــى أربعــة مباحــث ونمــوذج للدراســة.

المبحث الأول: عرّفت فِيْهِ تعريف الاختلاط لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: بينت فِيْهِ أهمية دراسة علم الرُّواة المختلطين والمؤلفات فيه.

المبحث الثالث: ذكرت فِيْهِ الرُّواة المختلطين من الثقات في سنن النسائي الصغرى.

---

(1) لهذا السبب اقتصر بعض من صنف في المختلطين كصاحب الكواكب النيرات وغيره على الرُّواة الثقات إلا أن صاحب الكواكب النيرات ذكر بعض الضعفاء في مصنفه.

المبحـث الرابـع: بينـت فِيْـهِ طريقـة الإمـام النسـائي فـي إخـراج مَرْويّـات المختلطيـن مـن الثقـات.

نموذج الدراسة: حُصَيْن بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الهُذَيْلِ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ.

الخاتمة. وفيها أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

عقبات البحث:

1. ندرة المادة العلمية وتشتتها في بطون كتب المصطلح والعلل وكتب السنن.
2. دقـة الموضوع ؛ لتعلقه بعلم العلل وأحوال الرُّواة والخطأ في المرويَّات.
3. البحـث والتدقيـق فـي الـرّواة المختلطيـن وانتقـاء مـن أخـرج لـه النسـائي فـي سـننه الصغـرى، والتحقـق مـن كونـه مختلـط علـى الصحيـح الرَّاجـح بعـد السـبر ومعرفـة أحـوال الـرَّاوي، وأقـوال أهـل الحديـث والنقـد فيـه.
4. دراسـة مرويَّـات المختلطيـن ومـا يحتاجـه الحديـث الواحـد منهـا مـن تتبـع للطـرق، والمتابعـات؛ لتحديـد طريقـة النسـائي فـي إخـراج تلـك المرويّـات.
5. تحديـد وقـت الاختـلاط والـرّواة الذيـن سـمعوا مـن المختلـط قبـل أو بعـد الاختلاط.إلـى غيـر ذلـك مـن الصعوبـات.
6. اسـتخراج مرويَّـات الـرَّواة المختلطيـن مـن السـنن الصـغـرى ودراسـتها لمعرفـة طريقـة الإمـام النسـائي ومنهجـه.
7. إحصاء عدد الرّواة الذين أخرج لهم الإمام النسائي في سننه الصغرى.

المبحث الأول: تعريف الاختلاط لغة واصطلاحًا

المطلب الأول: تعريف الاختلاط لغة:

الأصـل فـي كلمـة اختلـط «خَلَـط» الثلاثـي، وأطلقهـا العـرب علـى الشـيء إذا خُلِـطَ بغيـره، فتغيـر فصـار لـه خصـائـص مختلفـة، كقولهـم: «اخْتَلَـطَ مـاؤُه وَطِينُـهُ «، واسْـتُعمِل فـي المجـاز فيمَـنْ فَسَـدَ عقلـه؛ لأنَّ فسـاد العقـل تَغَيـرٌ فيـه، كمـا فـي قولهـم فيمَـنْ خَلَـطَ عَقلُـهُ «اختلـطَ الحابـلُ

بالنابـلِ»، قَـالَ ابـنُ فَـارس فـي مقاييـس اللغـة: «خَلَطْـتُ الشَّـيْءَ بِغَيْـرِهِ فَاخْتَلَـطَ».[1]

وجـاء فـي لسـان العـرب: «واخْتَلَـطَ فُـلانٌ أي فَسَـدَ عَقْلُـهُ، واخْتَلَـطَ عقلُـه فَهُـوَ مُخْتَلِـط إذا تَغَيَّـرَ عقلُـه».[2]، وقَـالَ الزَّبيـديُّ فـي التـاج: «واخْتَلَـطَ فـلانٌ: فَسَـدَ عَقْلُـه. واخْتَلَـطَ عَقْلُـه، إذا تغيَّـرَ، فَهُـوَ مُخْتَلِطٌ».[3]

المطلب الثاني: تعريف الاختلاط اصطلاحًا:

قَـالَ السَّـخَاوي: « فِـي الثِّقَـاتِ مِـنَ الـرُّوَاةِ مَـنْ أَخِيـرًا اخْتَلَـطْ أَيْ: مَـنِ اخْتَلَـطَ آخِـرَ عُمُـرِهِ، يَعْنِـي غَالِبًـا... وَحَقِيقَتُـهُ: فَسَـادُ الْعَقْـلِ وَعَـدَمُ انْتِظَـامِ الْأَقْـوَالِ وَالْأَفْعَـالِ».[4]

وأمـا أسـباب الاختـلاط: فذكرهـا ابـن الصَّـلاح فَقَـالَ: « فَمِنْهُـمْ مَـنْ خَلَـطَ لاخْتِلاطِـهِ وَخَرَفِـهِ، وَمِنْهُـمْ مَـنْ خَلَـطَ لِذَهَـابِ بَصَـرِهِ، أَوْ لِغَيْـرِ ذَلِـكَ». [5]، وقـال السـخاوي: « إِمَّـا بِخَـرَفٍ أَوْ ضَـرَرٍ أَوْ مَـرَضٍ أَوْ عَـرَضٍ مِـنْ مَـوْتِ ابْـنٍ، وَسَـرِقَةِ مَـالٍ؛

كَالْمَسْعُودِيِّ، أَوْ ذَهَابِ كُتُبٍ كَابْنِ لَهِيعَةَ، أَوِ احْتِرَاقِهَا كَابْنِ الْمُلَقِّنِ».[6]

قَـدْ أَطْلَـق بَعْـضُ النقـاد المتقدميـن علـى بعـض الـرُّواة أنهـم «مُخَلِّطـون»، وهـذا الوصـف بخـلاف «مُخْتَلِـط» بزيـادة التـاء، لأنَّ لفظـة «مُخَلِّـط» عنـد المحدثيـن تعنـي أنَّ الـراوي سـيء الحفـظ لمـا يَـرْوِي، ولا يأتـي بهـا علـى الوجـه الصحيـح فتـرد مرويّاتـه كلهـا، بخـلاف المختلـط فإنَّـهُ يُقْبَـل مـن حديثـه مـا حـدث بـه قبـل الاختـلاط، ويـرد كل مـا حـدث بـه بعـد الاختـلاط، إلا مـا كان لـه متابعًـا عليـه مـن أحـد الثقـات.

قَـالَ ابـنُ الصَّـلاح: «وَالْحُكْمُ فِيهِـمْ أَنَّـهُ يُقْبَـلُ حَدِيـثُ مَـنْ أُخِـذَ عَنْهُـمْ قَبْـلَ الاخْتِـلاطِ، وَلا يُقْبَـلُ

(1) أحمد بن فارس القزويني (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، ج:2، ص: 208.

(2) محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى (ت: 711هـ)، لسان العرب، د.ت، (بيروت: دار صادر، سنة 1414 هـ 1994- م)، ط3، ج:7، ص: 295.

(3) محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس، د.ت، (القاهرة: دار الهداية، د.ت) د.ط، ج:19، ص: 267.

(4) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902هـ)، فتح المغيث، تحقيق: على حسين على، (القاهرة: مكتبة السنة، سنة 1424هـ - 2003م)، ط1، ج:4، ص: 366.

(5) عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو ابن الصلاح (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م) د.ط، ص: 392.

(6) السخاوي، فتح المغيث، ج:4، ص:366.

حَدِيثُ مَنْ أُخِذَ عَنْهُ بَعْدَ الاخْتِلاطِ، أَوْ أُشْكِلَ أَمْرُهُ فَلَمْ يُدْرَ هَلْ أُخِذَ عَنْهُ قَبْلَ الاخْتِلاطِ أَوْ بَعْدَهُ». [1]

قلتُ: كَلامُ ابن الصلاح رحمه الله قَدْ يُوهِم أنَّ مَرْوِيَّات المختلطين بَعْدَ الاخْتِلاطِ مردودة مُطلقًا، وبالتَّحقيق يَجِدُ المتتبع لمنهج نقاد الحديث وأئمة هذا الشأن، وكذا أصحاب التَّصَانِيف أنهم يقبلون مَرْوِيَّات الْمُخْتَلط بَعْدَ الاخْتِلاطِ إذا تَابَعهُ عليه أحدٌ من الثقات، وليست مردودة على الإطلاق؛ لذا قَالَ ابنُ حِبَّان: «إنَّا لا نَعْتَمِدُ من حَدِيثِهم إلا مَا رَوَى عَنْهُم الثِّقَات من القُدَمَاء الذين نَعْلمُ أنَّهُم سَمِعُوا مِنْهُم قَبْلَ اخْتِلاطِهم، ومَا وافَقُوا الثِّقَات فِي الرِّوَايات التي لا نَشُكُ في صِحتها وثبوتها من جِهَةٍ أُخْرَى؛ لأنَّ حُكْمُهُم وإنْ اخْتَلَطُوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حُكْم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نَعْلمُ أنَّه لم يخطىء فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء». [2]

ومن ذلك أيضًا: ما ذَكَرَهُ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمِ الصَّفَّارُ قَالَ: « كَانَ يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ يَعترضُ عَلَى هَمَّام فِي كَثِيْرٍ مِنْ حَدِيْثِهِ، فَلَمَّا قَدِمَ مُعَاذُ بنُ هِشَام، نَظَرْنَا فِي كُتُبِهِ، فَوَجَدْنَاهُ يُوَافِقُ هَمَّاماً فِي كَثِيْرٍ مِمَّا كَانَ يَحْيَى يُنْكِرُهُ، فَكَفَّ يَحْيَى بَعْدُ عَنْهُ. [3]

وقال الذَّهبي: «عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ لِوَكِيعٍ: « تُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَإِنَّمَا سَمِعْتَ مِنْهُ فِي الاخْتِلاطِ؟

فَقَالَ: « رَأَيْتَنِي حَدَّثْتُ عَنْهُ إلا بِحَدِيثٍ مُسْتَوٍ؟». [4]

وقد أَطلَقَ بعضُ النقاد وَصْفَ الاختلاط على جماعةٍ من الرُّواة؛ إلا أنَّه عند التَّحقيق نجد أنَّهُ لا يَصِحُّ ذلك الوصف عليهم، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ قَالَ به، ومثال ذلك: ما ذكره سَبطُ

(1) أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص:392.

(2) محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي (ت: 354هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان (ت: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408 هـ - 1988م)، ط1، ج:1، ص:161.

(3) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، تحقيق: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271 هـ - 1952م)، ط1، ج:9،ص: 108.

(4) محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ -) ط3، ج: 6، ص:470، وكذا في ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار المعرفة، 1382 هـ - 1963م) ط1،ج:2،ص: 152.

ابن العجمي عن أبي حاتم من أنَّ جَرِيْرَ بنَ عَبْدِ الحَمِيْدِ بنِ يَزِيْدَ الضَّبِّيّ تغير قبل موته وحجبه أولاده. [1]

قلتُ: التَّحقيق أنَّ مَنْ عُرِفَ بذلك هو جَرِيْر بْن حَازِم كما بينه الحافظ ابن حجر في ترجمة جَرِيْر بن عَبْدِالحَمِيْدِ، فقال: «وذكر صاحب الحافل عن أبي حاتم أنه تغير قبل موته بسنة فحجبه أولاده، وهذا ليس بمستقيم فإنَّ هذا إنما وقع لجَرِيْرِ ابْنِ حَازِمٍ فكأنَّهُ اشتبه على صاحب الحافل». [2]

وقد وقع ذلك لجماعة من الثقات منهم: حَفْص بن غِيَاثِ بنِ طَلْقِ بنِ مُعَاوِيَةَ النَّخَعِيّ، قَالَ أَبُو زُرْعة: «سَاءَ حفظه بعدما اسْتُقْضِيَ، فَمَنْ كتبَ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ صَالِحٌ.»[3]، لِذَا ذكره الحافظ العلائي في المختلطين [4]، وكذا فعل بُرْهَانُ الدين سبط ابن العجمي في الاغتباط [5]، وحقيقة الأمر أنَّ أبا زُرْعة لم يَقْصد وصف حَفْص بن غِيَاثِ بالاختلاط؛ وإنَّما قصد سوء الحفظ، ولا يدخل في معنى الاختلاط المصطلح عليه، ويؤيد هذا قول الحافظ ابن حجر:« حَفْص بن غياث بن طلق النَّخعِيّ من الأَئِمَّة الأَثْبَات أجمعُوا على توثيقه والاحتجاج بِهِ إلا أَنَّهُ فِي الآخر سَاءَ حفظه فَمن سمع من كِتَابه أصح مِمَّن سمع من حفظه.» [6]؛ فوجب التَّحري والتحقيق عند دراسة المختلطين والتأكد من أمرين: الأول كون أنَّ الرَّاوي قد ثبت اختلاطه بدليلٍ قاطع، والثاني سماع الرُّواة منه وقت اختلاطه؛ وبذلك يتحقق الاختلاط، وأما مَنْ تغير تغيرًا يسيرًا لم تتأثر به مرويَّاته، أو لم يسمع منه أحد في مدة اختلاطه فإنه لا يضره؛ فمروياته مقبولة عند أهل الحديث.

---

(1) برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد المشهور بسبط ابن العجمي (ت: 841هـ)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق: علاء الدين علي رضا، (القاهرة: دار الحديث، 1988م) ط1، ص 76.

(2) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تهذيب التهذيب، د.ح، (الهند: دائرة المعارف النظامية 1326هـ)، ج:2، ص:77.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:7، ص:487.

(4) صلاح الدين خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي (ت: 761هـ)، المختلطين، تحقيق: علاء الدين علي رضا، (القاهرة: دار الحديث، 1988م)، ط1، ص:24.

(5) سبط ابن العجمي بُرْهَانُ الدين، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، ص:94.

(6) ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ), فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج:1، ص:398.

المبحث الثاني: أهمية دراسة علم الرّواة المختلطين والمؤلفات فيه

المطلب الأول: أهمية دراسة علم الرّواة المختلطين.

مَعْرِفَةُ علم الرِّجال لها منزلة لا يخفى شرفها وعُلاها، ولا تحتجب عن ذوي العقول أَثَرها وَمَرْمَاها، فهي بمثابة العصب للجسد، وأرفعها بعد فهم كتاب الله المنزَّل، ومعرفة معاني حديث نبيه المرسل، إذ أنَّ علم الرِّجال يعرف به صحة الحديث، وبه تثبت قواعد الفقه وتستقر، وعنها يقوم الإجماع ويصدر القياس، وإنَّ معالم الخير ودلائل التوفيق تلوح لأهل العلم المشتغلين به، والمخلصين فيه راجين بذلك مرضاة الله عز وجل وحده.

ولا يشكُّ أحدٌ أنَّ دراسة الرُّواة المختلطين ومعرفة أزمان اختلاطهم، ومن سمع منهم قبل وبعد الاختلاط من أهم

مباحث علم الرِّجال، ويجب على المشتغل بعلم الحديث والرِّجال أَنْ يَعْرِفَ قسطًا وافرًا من هذا العلم، ليتأهل للإصابة في القول في علم الرِّجال، قال تعالى: « يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ» [1]، قال أبو جعفر الطبري في تفسيره: « يعني بذلك جل ثناؤه: يؤتي الله سبحانه من يشاء من عباده الإصابة في القول والفعل، ومن يؤت الإصابة في ذلك منهم، فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا» [2]. فيستقيم قوله وحُكْمه على الأحاديث النبوية.

المطلب الثاني: المؤلفات في الرّواة المختلطين.

قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته النَّوْع الثَّانِي وَالسِّتُّون: مَعْرِفَة مَنْ خَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ مِنَ الثِّقَاتِ:«هَذَا فَنٌّ عَزِيزٌ مُهِمٌّ، لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ وَاعْتَنَى بِهِ، مَعَ كَوْنِهِ حَقِيقًا بِذَلِكَ جِدًّا».[3]

قلتُ: قوله: « لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ «، تعقبه الحافظ السخاوي فقال: «وَأَفْرَدَ لِلْمُخْتَلِطِينَ كِتَابًا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ

الْحَازِمِيُّ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ فِي تَصْنِيفِهِ تُحْفَةِ الْمُسْتَفِيدِ، وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ ».[4]،

(1) سورة البقرة آية رقم 269.

(2) محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ)، ط1، ج:5، ص:576.

(3) أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص:391.

(4) السخاوي، فتح المغيث، ج:4، ص:367.

ويؤيـد ذلـك أنَّ السـيوطي رأى كتـاب

أبـي بكـر الحازمـي الـذي أشـار إليـه الحافـظ السـخاوي، فقـال: «قَـدْ أَلَّـفَ فِيـهِ الْحَازِمِـيُّ تَأْلِيفًـا لَطِيفًـا رَأَيْتُهُ».[1]

ولـم يكتفـي الحافـظ تقـى الديـن أبـو عمـرو بـن الصـلاح (ت: 643هـ) بمجـرد التنبيـه علـى ذلـك رحمـه الله؛ بـل ذكـر فـي كتابـه المعـروف بالمقدمـة سِـتَّةَ عَشَـرَ رجـلاً ممـن عُـرِفَ عنهـم الاختـلاط [2]، وعلـى إثـر هـذا التنبيـه المبـارك قـام جماعـة مـن أهـل الحديـث بإفـراد تصانيـف مفيـدة فـي هـذا العلـم العزيـز، منهـم:

1. الحافـظ صـلاح الديـن العلائـي (ت: 761هـ) فيـه جـزءًا مختصـرًا جـدًا سـماه: «المختلطيـن»، طبـع فـي مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، سـنة 1417هـ - 1996م.
2. برهـان الديـن أبـو الوفـا إبراهيـم بـن محمـد المعروف بسـبط ابـن العجمـي (ت: 841هـ)، «كتـاب الاغتبـاط بمـن رمـي مـن الـرواة بالاختـلاط»، طبـع فـي دار الحديـث، القاهـرة، سنة 1988م.
3. أبـو البـركات بـركات بـن أحمـد الخطيـب، المعـروف بابـن الكيـال (ت: 929هـ) كتـاب «الكواكـب النيـرات، فـي معرفـة مـن الـرُّواة الثقـات» علـى الكتـب الستة، طبـع فـي دار المأمـون، بيـروت، سـنة 1981م
4. مرويّـات المختلطيـن فـي الصحيحيـن، للدكتـور جاسـم محمـد راشـد العيسـاوي، رسـالة الدكتـوراه كليـة الشـريعة، جامعـة بغـداد سـنة 2002م.
5. معجـم المختلطيـن، للشـيخ محمـد بـن طلعـت، طبـع فـي الريـاض: دار أضـواء السـلف سـنة 1425 هــ 2005م.
6. اختـلاط الـرواة الثقـات، دراسـة تطبيقيـة علـى رواة الكتـب السـتة، رسـالة الدكتـوراه، للدكتـور عبـد الجبـار سـعيد، طبـع فـي مكتبـة الرشـد، السـعودية، سـنة 1426 هــ.
7. الاختـلاط عنـد المحدثيـن، للدكتـور مختـار نصيـرة، مجلـة جامعـة الأميـر عبـد القـادر للعلـوم الإسـلامية، الجزائـر، سـنة 2008م.

(1) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، د.ت)، د.ط، ج:2، ص: 895.

(2) أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص:392.

8. شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين برواياتهم للمختلطين والرد عليها، للدكتور أكرم محمد إبراهيم نمراوي، رسالة الدكتوراه من جامعة مالايا، كوالالمبور سنة 2013م.

9. فهرس أسماء من ذُكِر في كُتب المختلطين، للدكتور أبي مريم هشام محمد فتحي حامد، نشر في موقع ملتقى أهل الحديث والأثر، سنة 1428 هـ.

ثم تتابع النَّاسُ على الاهتمام بهذا الفن؛ فلم أجد بعد عناء وسبر وتدقيق أبحاثًا في هذا العلم إلى يومنا غير هذه، وهي تعتبر قليلة بالقياس لغيرها من علوم الحديث، فكان لابن الصلاح رحمه الله أجر كل ذلك الفَضْل فإِنَّ الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ، وَالْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ.

المبحث الثالث: الرّواة المختلطين من الثقات في سنن النسائي الصغرى

أخرج الإمامُ النسائي ما يقارب من خمسة آلاف وسبعمائة وأربعة وخمسين حديثًا بالمكرر والآثار؛ وذلك من رواية ابن الأحمر المشهورة وهي التي بين أيدي الناس اليوم، وقد بلغ عدد رواة هذه الأحاديث ستمائة وأربعة وأربعين راويًا في سننه الصغرى، منهم الرُّواة الثقات الذين وُصفوا بالتغير والاختلاط - على الصحيح - وبلغ عدد هؤلاء سبعة عشر راويًا على الصحيح، أي بنسبة ضئيلة بلغت اثنتين وستة من عشرة في المائة (2.6%) من مجموع رواة السنن الصغرى، مما يَدل على دقة وعناية النسائي بانتقاء الأحاديث في سننه الصغرى؛ ولا سيما مرويَّات المختلطين، وأن له منهجًا دقيقًا في إخراج مرويَّات أولئك المختلطين، ولقد قمت بعمل سبر لجميع الرُّواة الثقات الذين وُصفوا بالتغير والاختلاط في السنن الصغرى، والتحقق من ثبوت الاختلاط لديهم وهم:

1. إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَيَّاشِ بنِ سُلَيْمٍ العَنْسِيُّ، (ت:182 هـ).(1)

2. حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الهُذَيْلِ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ (ت:136هـ).(2)

3. سَعِيْدُ بنُ أَبِي عَرُوْبَةَ مِهْرَانَ العَدَوِيّ (ت: 157هـ).(3)

(1) سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 56، وابن الكيال، الكواكب النيرات، ج:1، ص: 98.

(2) العلائي، المختلطين، ص:21، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص:88، وابن الكيال، الكواكب النيرات، ج:1، ص: 126.

(3) العلائي، المختلطين، ص: 41، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 139.

4. سَعِيْدُ بنُ إِيَاسٍ أَبُو مَسْعُوْدٍ الجُرَيْرِيُّ البَصْرِيُّ (ت: 144هـ). [1]

5. سِمَاكُ بنُ حَرْبِ بنِ أَوْسٍ الذُّهْلِيُّ البَكْرِيُّ، (ت:123 هـ). [2]

6. سُهَيْلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ المَدَنِيُّ (ت: فى خلافة المنصور).[3]

7. شَرِيْكُ بنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيُّ (ت: 178 هـ). [4]

8. عَبْدُ الرَّحْمَن بْن أَبِي الزِّنَادِ بن عَبْدِ اللهِ المَدَنِيّ (ت: 174 هـ). [5]

9. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ المَسْعُوْدِيُّ (165 هـ). [6]

10. عَبْدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّامِ بنِ نَافِعٍ الحِمْيَرِيُّ (ت: 211 هـ). [7]

11. عبدُ اللَّه بْن سَلمة المُرَادِي الْكُوفِيّ (د.ت). [8]

12. عثمان بن الهيثم بن المنذر الأشج (220هـ). [9]

13. عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ الثَّقَفِيُّ مَوْلاَهُم الكُوْفِيُّ (ت: 136 هـ). [10]

14. قَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ البَجَلِيُّ (ت: بعد 90 هـ). [11]

15. هِشَامُ بنُ عَمَّارِ بنِ نُصَيْرِ بنِ مَيْسَرَةَ، أبو الوليد الدمشقى، (ت: 245 هـ). [12]

---

(1) العلائي، المختلطين، ص: 16، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 127.

(2) العلائي، المختلطين، ص: 49، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 159.

(3) العلائي، المختلطين، ص: 50، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 164.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (دمشق: دار الرشيد، 1406هـ - 1986م)، ط1، ص: 266.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 340، وابن الكيال، الكواكب النيرات، ج:1، ص: 477.

(6) العلائي، المختلطين، ص: 72، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 205.

(7) العلائي، المختلطين، ص: 74، وسبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 212.

(8) العلائي، المختلطين، ص: 63، وابن الكيال، الكواكب النيرات، ج:1، ص: 479.

(9) سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 239، وابن الكيال، الكواكب النيرات، ج:1،ص: 488.

(10) العلائي، المختلطين، ص: 82، سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 241.

(11) العلائي، المختلطين، ص: 99، سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 291.

(12) العلائي، المختلطين، ص: 126، سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 364.

16. هِلالُ بْنُ خَباب العَبْدِى مَوْلاهُم، أَبُو العَلاء البَصْرِىَ (ت: 144 هـ). [1]

17. أَبُو بَكْرٍ بنُ عَيَّاشِ بنِ سَالِمٍ الأَسَدِيُّ (ت: 194 هـ). [2]

وبعد البحث الشاق والتدقيق الحثيث تم حصر الرُّواة المختلطين من الثقات في السنن الصغرى للإمام النسائي، وهم الذين ثبت أنهم اختلطوا على الصحيح، وقد أثر الاختلاط في مرويّاتهم، وثبت سماع رواة الحديث منهم بعد الاختلاط، ثم قمت بعد ذلك بدراسة مرويَّات أولئك الرُّواة المخلطين لمعرفة طريقة النسائي في إخراج مروياتهم في سننه الصغرى؛ فنتج عن ذلك المبحث القادم وهو العمود الفقري لهذه الدراسة.

المبحث الرابع: طريقة الإمام النسائي في إخراج مَرْويّات المختلطين من الثقات

المطلب الأول: غَزَارة علم الإمام النسائي بالرّواة الثقات المختلطين ومرْويّاتهم.

من المعلوم لدى أهل العلم أنَّ النسائي من أئمة الحديث الجهابذة الْمُتَبَحِّرين في الصَّنعة الحديثية، فمن الشَّواهد القوية التي تدل على تمكنه ومعرفته بأصحاب الحديث والتَّمييز بينهم، وتحديد طبقاتهم وبُلدانهم، وأحوال الرّواة المختلطين، أقواله في رجال الحديث المبثوثة في كتب الرَّجال والسؤالات والعلل؛ كقوله مثلا:« أَبُو حَمْزَةَ هذا اسمه مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ مَرْوزِي لا بأس به إلا أنَّهُ كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثهم جيد». [3]

والمتتبع لمنهج النسائي في الكلام عن الرّجال يجد أنَّه غاية في الدقة والإتقان؛ فإنَّهُ قد يُضَعِّف الرَّاوي بشيخ معين، أو بروايةٍ معينة، أو بوقتٍ محدد مع إعطاء حُكْم دقيق، وبيان سبب الضَّعف، ويُضَافُ إلى ذلك عُمق معرفته بمرويَّات المختلطين كقولِه:« حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي الْجُرَيْرِيِّ أَثْبَتُ مِنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، لأَنَّ الْجُرَيْرِيَّ كَانَ قَدِ اخْتَلَطَ، وَسَمَاعُ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ مِنْهُ قَدِيمٌ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ». [4]

(1) العلائي، المختلطين، ص: 128، سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 369.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص: 624، سبط ابن العجمي، الاغتباط، ص: 382.

(3) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج:9، ص: 487، وصلاح الدين العلائي، المختلطين، ص:122.

(4) أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي (بيروت:مؤسسة الرسالة، 1421 هـ) ط1، ج:9، ص:124.

ومـن الشَّـواهد كذلـك قَولُـهُ: «وَابْـنُ عَجْـلانَ اخْتَلَطَـتْ عَلَيْـهِ أَحَادِيـثُ سَـعِيدٍ الْمَقْبُـرِيِّ، فمَـا رَوَاهُ سَـعِيدٌ عَـنْ أَبِيـهِ، عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ، وَسَـعِيدٌ، عَـنْ أَخِيـهِ، عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ، وَغَيْرُهُمَـا مِـنْ مَشَـايِخ سَـعِيدٍ، فَجَعَلَهَـا ابْـنُ عَجْـلانَ كُلَّهَـا عَـنْ سَـعِيدٍ عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ، وَابْـنُ عَجْـلانَ ثِقَـةٌ وَاللهُ أَعْلَـمُ».[1]

المطلـب الثانـي: الطريقـة التـي كان يسـلكها النسـائي فـي إخـراج مَرْويّـات المختلطيـن مـن الثقـات:

مَـنْ تتبـع طريقـة الإمـام النسـائي فـي إخـراج مَرْويّـات الثقـات الذيـن وصفهـم النقـاد بالاختـلاط، يجـد أنَّـهُ لـم يتخـذ طريقـة موحـدة مـع جميـع المرويَّـات بـل يتعامـل مـع مرويَّـات الـرَّاوي المختلـط حسـب القرائـن والشـواهد والأدلـة التـي اقترنـت بمرويَّـات المختلـط، فلـم يكـن لـه ترتيـب معيـن يتبعـه فـي إخـراج مَرْويَّـات المختلطيـن؛ فهـو أحيانـا يُقـرن مـع الـرَّاوي المختلـط الـذي لـم يُعلـم أسُـمِعَ منـه قبـل أو بعـد الاختـلاط راوٍ آخـر لتقويـة الرِّوايـة، وأحيانًـا أخـرى يأتـي بمتابعـة للـرَّواي الـذي سَـمِعَ مـن المختلـط بعـد الاختـلاط بـراوٍ آخـر سـمع منـه قبـل الاختـلاط، وأحيانـا أخـرى يأتـي بشـاهد للحديـث ليُبَرهـن أن هـذه الرِّوايـة ثابتـة عمومًـا ومشـهورة عنـد أهـل الحديـث، وأحيانـا أخـرى يسـتند بالقرائـن التـي تـدل علـى صحـة الرِّوايـة، مثـل: روايـة الأئمـة الأثبـات عـن المختلـط كروايـة مالـك بـن أنـس عَـنْ سَـعِيدِ بْـنِ أَبِـي سَـعِيدٍ الْمَقْبُـرِيِّ، وهـي داخلـةٌ فـي قرينـة « أنَّ روايــة الكبـار مـن أصحـاب المختلـط محمولـة علـى الصحـة»، وغيـر ذلـك مـن القرائـن والمرجحـات التـي تقتـرن بمرْويَّـات المختلطيـن، وبعـد الفحـص والتتبـع والسـبر لمرويَّـات المختلطيـن فـي سـنن النسـائي الصغـرى يظهـر للباحـث طريقتـه فـي إخـراج مرويّـات الثقـات المختلطيـن، وهـي علـى أربعـة أقسـام:

القسم الأول: مَـنْ ثبـت أنـه اختلـط مـن الثقـات ولا يُعْلَـم أنَّ أحـدًا رَوَى عَنْـهُ وقـت الاختـلاط، أو أنَّ دعـوى الاختـلاط لـم تثبـت عليـه؛ فطريقَتُـهُ فيهـم إخـراج مروياتهـم بـلا قيـد كأَبَان بـن صَمْعَةَ الأَنْصَـارِيّ البَصْـرِيّ، فإنَّـه إنّمـا اختلـط فـي آخـر عمـره ولـم تتأثـر مرويّاتـه بهـذا الاختـلاط؛ كمـا ذكـر ذلـك ابـن عـدي الجرجانـي (ت: 365هــ) فـي الكامـل فقـال: «وأبـان بْـن صمعـة لَـهُ مـن الروايـات قليـل، وإِنَّمـا عيـب عَلَيْـهِ اختلاطـه لمـا كبـر ولـم ينسـب إلـى الضعـف لأنِ مقـدار مـا يرويـه مسـتقيم، وقـد روى عنـه البصريـون مثـل: سـهل بْـن يوسـف، وَمُحمـد بْـن أَبِـي عـدي، وأَبُـو عاصـم وغيرهـم بأحاديـث، وكلهـا مسـتقيمة غيـر منكـرة».[2]، و كـذا جَرِيْـر بـنِ حَـازِم بـنِ زَيْـدِ بـنِ شُـجَاعٍ الأَزْدِيُّ، فإنـه قـد اختلـط ولكـن حجبـه أولاده فلـم تكـن لـه روايـة بعـد الاختـلَاط؛

(1) المصدر السابق، ج:9، ص:40، بعد حديث رقم 9840.

(2) عبد الله بن عدي بن مبارك بن الجرجاني، أبو أحمد (ت: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، (بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ) ط1، ج: 2، ص: 73 - 74.

ذكر ذلك الذهبي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ، فقَالَ: « اخْتُلِطَ جَرِيْرُ بنُ حَازِم، وَكَانَ لَهُ أَوْلاَدٌ أَصْحَابُ حَدِيْثٍ، فَلَمَّا أَحسُّوا ذَلِكَ مِنْهُ، حَجَبُوْهُ، فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَدٌ فِي حَالِ اخْتِلاَطِهِ شَيْئاً».(1)، وغيرهما، وهذا القسم ليس من مهمات هذا البحث كما بينتُ سالفًا.

القسم الثاني: إذا ثبت عن الرَّاوي أنه اختلط وهو من الثقات، وسمع منه جماعة من الرّواة، وعُرف مَنْ سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، فطريقته في إخراج مَرْوِيَّات هؤلاء انتقاء ما حَدَّثوا به قبل الاختلاط، وترك المرْويَّات التي سُمِعَتْ من المختلط بعد الاختلاط، إلا ما كان له متابعًا يؤيده، أو شاهدًا يقويه؛ فيخرج رواية الرَّاوي الذي سمع من المختلط بعد الاختلاط ويؤيد صحة ما رواه بمتابعة له من راوٍ سمع منه قبل الاختلاط؛ ليثبت أنَّ هذا القدر صحيح من رواية الرَّاوي الذي سمع من شيخه بعد الاختلاط، أو يستند لقرائن أو مرجحات قوية دلت على صحة الرّواية وعدم الخطأ فيها من المختلط، وله في ذلك ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا ثبت سماع الرَّاوي من شيخه المختلط بعد الاختلاط فطريقة النسائي أنَّه لا يُخرج مَرْويَّات هذا الرَّاوي إلا نادرًا، ولقد تتبعتُ وسَبرتُ مرويات جماعة ممن أخرج لهم النسائي في سننه الصغرى، ووصفهم النقاد بالاختلاط؛ مثل سعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن إياس الجريري وغيرهما؛ فعلى سبيل المثال لم يخرج لسعيد بن إياس الجريري إلا ممن ثبت سماعه قديمًا قبل الاختلاط في الغالب؛ كما ذكرهم أبو عبيدة الآجري في سؤالاته لأبي داود السِّجِسْتاني (ت: 275هـ): فقال:«أرواهم عَن الْجُرَيْرِيِّ إِسْمَاعِيل بْن عُلَيَّة وكل من أدرك أيوب – يعني السَّخْتِيَانِيَّ - فسماعه من الْجُرَيْرِيِّ جيد».(2)، وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر فقال: «إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، والثوري، وشعبة، وابن علية، وعبد الأعلى من أصحهم سماعًا منه قبل أن يختلط بثمان سنين»..(3)، وإذا أخرج لمن ثبت سماعه من الراوي المختلط بعد الاختلاط؛ كما أخرج لسعيد الجريري من طريق عبد الله بن المبارك حديثًا واحدًا في كِتَابِ الْمَسَاجِدِ؛ فقال: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ ابْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يعني ابن المبارك-، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَخَّعَ فَدَلَكَهُ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى».(4)، فلمتابعة يَزِيد بْن

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:7، ص: 101.

(2) سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة 1403هـ) ط1، (ص: 303).

(3) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج: 4، ص: 7.

(4) النسائي، السنن الصغرى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ - 1986م)،ط2، كتاب المساجد، باب بِأَيِّ الرِّجْلَيْنِ يَدْلُكُ بُصَاقَهُ، ج: 2، ص: 52، حديث رقم: 727 .

زُرَيْع، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَتَنَخَّعَ فَدَلَكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى» أخرجها مسلم في صحيحه [1]، ويَزِيد بْن زُرَيْعٍ ممن أدرك أَيُوبَ السَّخْتِيَانِيَّ؛ فثبت الحديث.

وخلاصة ذلك: أنَّه في هذه الحالة إما يذكر متابعة لنفس الرَّاوي من راوٍ ثبت سمعه من المختلط قبل الاختلاط حتى يُبين أن هذه الرّواية تعتبر من السماع قبل الاختلاط، أو أنّه لا يخرج حديثًا من طريقه إلا ما كان معروفًا مشهورًا بروايات الثقات المقبولة عند أهل الحديث.

الحالة الثانية: إذا ثبت اختلاط الرّاوي ولم تتميز مرويّاته فكان منها الصحيح المعروف والخطأ المنكر، أخرج النسائي حديث المختلط الصحيح المعروف عند أهل الحديث، ومثال ذلك: عبدُ اللَّه بْنِ سَلمة المُرَادِي الْكُوفِيّ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: « حَدثنِي أبي قَالَ حَدثنَا أَبُو دَاوُد قَالَ أخبرنَا شُعْبَة عَن عَمْرو بن مرّة قَالَ كَانَ عبد الله بن سَلمَة قد كبر فَكَانَ يحدثنا فتعرف وتنكر».[2]، أخرج له النسائي في السنن الصغرى حديثين كلاهما من طريق شعبة بن الورد العتكي وهو إمام كان ينتقي الرجال والمرويّات بدقة.

الحديث الأول: قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَلَمَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا أَنَا وَرَجُلَانِ فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْجُبُهُ عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةَ» [3].

وأخرج أيضا متابعة من طريق: الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ الحديث نفسه. [4].

الحديث الثاني: قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ ابْنِ إِدْرِيسَ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ، قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: لَا تَقُلْ نَبِيٌّ، لَوْ سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَعْيُنٍ، فَأَتَيَا

(1) مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت: 261هـ)، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، د.ط، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ النَّهْيَ عَنِ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ، ج: 1، ص: 390، برقم: 554.

(2) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الخاني، 1422 هـ - 2001م)، ط2، ج: 2، ص: 147.

(3) النسائي، السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب حَجْبِ الْجُنُبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، ج: 1، ص: 144، حديث رقم: 265.

(4) المصدر السابق، كتاب الطهارة، باب حَجْبِ الْجُنُبِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، ج: 1، ص: 144، حديث رقم: 266.

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلَاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ، فَقَالَ لَهُمْ: «لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ، وَلَا تَسْحَرُوا، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلَا تَقْذِفُوا الْمُحْصَنَةَ، وَلَا تَوَلَّوْا يَوْمَ الزَّحْفِ، وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً يَهُودُ أَنْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ» فَقَبَّلُوا يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، وَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ، قَالَ: «فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي؟» قَالُوا: إِنَّ دَاوُدَ دَعَا بِأَنْ لَا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ، وَإِنَّا نَخَافُ إِنِ اتَّبَعْنَاكَ أَنْ تَقْتُلَنَا يَهُودُ». [(1)]، وهي أحاديث ثابتة بشواهد ومتابعات عند أهل العلم. حتى قال شعبة في الحديث الأول: « هذا الحديث ثلث رأس مالي». [(2)]

الحالة الثالثة: إذا أورد النسائي مرويَّات بعض من رُمِي بالاختلاط، وكان الرَّاوي عنه قد سمع منه بعد الاختلاط فسكت عنها ولم يُعِلّها، أو لم يأتي براوٍ ثبت سماعه منه قبل الاختلاط، أو لم يأتي بشواهد أخرى تؤيد ثبات الخبر عموما وترجح صحته عنده، أو لم يقرن معه أحد من الرُّواة الثقات، فأعلم أنّه اسْتندَ إلى قرائن دقيقة عَلِمَها، وثبت عنده صحة الحديث من أجلها، وهذه القرائن يمكن إدراكها بسبر مرويَّات الرَّاوي المختلط ومعرفة جميع ملابسات الرّواية ومكانها وزمانها، والرَّاوي عن المختلط إذا كان من الأثبات المحققين عارفين بمواطن العلل كشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، وهذه تعتبر نماذج للقرائن عند أهل الحديث؛ وإلا فهي كثيرة ومتنوعة وهي التي أطلق عليها النقاد في حديثهم عن العلل «كأنها كهانة»؛ وذلك لأنّ كثيرًا من الناس لا يتفطنون لهذه القرائن والمرجحات عند أهل الحديث، وقد ذكر الْمُعَلَّمِي في التَّنْكِيل نموذجًا يؤيد ما ذهبنا إليه في ترجمة حجاج بن محمد [(3)] فقال:

«وسُكوت الحفاظ الأيقاظ كابن معين، وأحمد، وأبي خيثمة، وكلهم بغداديون عن نقل اختلاط حجاج، وبيان تاريخه، وبَيَان مَنْ سَمِعَ منه فيه مع إطلاقهم توثيق حجاج، وتوثيق كثيرين ممن روى عن حجاج يدل حتما على أحد أمرين: إما أن لا يكون حجاج اختلط، وإنما تغير تغيراً يسيراً لا يضر، وإما أن لا يكون سمع منه أحد في مدة اختلاطه». [(4)]
أو أنَّ الأحاديث التي سكت عنها هي في فضائل الأعمال وغيرها، قال النووي:« أَنَّهُمْ

(1) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، باب السِّحْرُ، ج: 7، ص: 111، حديث رقم: 4078.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي،(بيروت: دار المعرفة 1382هـ - 1963م)، ط1، ج: 2، ص: 431.

(3) هو حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ المَصِّيْصِيُّ، وثقه جماعة منهم: مسلمة بن قاسم، وابن قانع، والعجلي، انظر: علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري، (ت: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، (القاهرة: الفاروق الحديثة 1422 هـ - 2001م)، ط1، ج: 3، ص:401.

(4) عبد الرَّحمن بن يَحْيَى بن الْمُعَلِّمِي اليَّمَانِي (ت: 1386هـ)، التَّنْكِيل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1406 هـ)، د.ت، ج:1، ص: 435 - 436.

قَدْ يَـرْوُونَ عَنْهُـمْ أَحَادِيثَ التَّرْغِيـبِ وَالتَّرْهِيـبِ وَفَضَائِـلِ الْأَعْمَـالِ وَالْقَصَـصِ وَأَحَادِيـثَ الزُّهْـدِ وَمَـكَارِمَ الْأَخْـلَاقِ وَنَحْـوِ ذَلِـكَ مِمَّـا لَا يَتَعَلَّـقُ بِالْحَـلَالِ وَالْحَـرَامِ وَسَـائِرِ الْأَحْـكَامِ وَهَـذَا الضَّـرْبُ مِنَ الْحَدِيثِ يَجُـوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِـمُ التَّسَـاهُلُ فِيـهِ وَرِوَايَـةُ مَـا سِـوَى الْمَوْضُـوعِ مِنْـهُ وَالْعَمَـلُ بِـهِ لِأَنَّ أُصُـولَ ذَلِـكَ صَحِيحَـةٌ مُقَـرَّرَةٌ».[1]

القسـم الثالـث: إذا كان الـرَّاوي عن شيخه المختلـط لـم يُعلـم أَسَـمِعَ منـه قبـل أو بعـد الاختلاط فهـو يأتـي بروايتـه مطلقـا إذا كان الحديـث مشـهورًا ثابتًـا عنـد أهـل الحديـث، أو أنّـه يلحـق الرِّواية بمتابعـةٍ أو شـاهد مـن نفس الحديـث يـدل علـى صحـة هـذه الرِّوايـة؛ كمـا فعـل مـع عَبْـدِ اللهِ بْـنِ إِدْرِيـسَ الـرَّاوي عـن حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْدِالرَّحْمَـنِ - وهـو قـد اختلـط علـى الصحيـح-، ولا يُعلـم أسـمع عَبْـدِ اللهِ بْـنِ إِدْرِيـسَ منـه قبـل الاختـلاط أو بعـده، فأخـرج لـه النسـائي حديـث عُثْمَـانَ بْـنِ عَفَّـانَ رضـى الله عنـه وفيـه أنـه قَـالَ: «فَإِنِّـي أَنْشُـدُكُمْ بِـاللَّهِ الَّـذِي لَا إِلَـهَ إِلَّا هُـوَ، أَتَعْلَمُـونَ أَنَّ رَسُـولَ اللَّهِ صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ؟ قَـالَ: «مَـنْ يَبْتَـاعُ مِرْبَـدَ بَنِـي فُـلَانٍ غَفَـرَ اللَّهُ لَـهُ» ...، إلـي قولـه صَلَّـى اللهُ عَلَيْـه وَسَـلَّمَ: «مَـنْ جَهَّـزَ هَـؤُلَاءِ غَفَـرَ اللَّهُ لَـهُ؟» - يَعْنِـي جَيْـشَ الْعُسْـرَةِ – فَجَهَّزْتُهُـمْ حَتَّـى مَـا يَفْقِـدُونَ عِقَـالا وَلا خِطَامًـا، قَالُـوا: اللَّهُـمَّ نَعَـمْ، قَـالَ: اللَّهُـمَّ اشْـهَدْ، اللَّهُـمَّ اشْـهَدْ» الحديـث».[2]، ثـم أورد بعـد نفـس الحديـث متابعـة سُـلَيْمَان بـن طرخـان لـه فـي حديـث حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْدِالرَّحْمَـنِ فقـال: « أَنْبَأَنَـا الْمُعْتَمِـرُ بْـنُ سُـلَيْمَانَ، قَـالَ: سَـمِعْتُ أَبِـي،

يُحَـدِّثُ، عَـنْ حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْـدِ الرَّحْمَنِ:«««خَرَجْنَـا حُجَّاجًـا فَقَدِمْنَـا الْمَدِينَـةَ... الحديـث»»»[3]، وسـبب إيـراد هـذه المتابعـة لعَبْـداللَّهِ بْـن إِدْرِيـسَ أَنَّ سُـلَيْمَان بـن طرخـان أبـا المعتمـر ممـن ثبـت سـماعه مـن حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْدِالرَّحْمَـنِ قديمًـا قبـل الاختـلاط، ليثبـت أنَّ هـذا القـدر صحيـح مـن روايـة مـن لـم يُعلـم سـماعه قبـل أو بعـد الاختـلاط.

القسـم الرابـع: مَـنْ اشْـتُهر باختلاطـه ولـم يتميـز حديثـه فحصـل الاضطـراب فـي مروياتـه، وتركـه أهـل الحديـث مـن أجـل ذلـك؛ كعَبْـدِ اللهِ بـنِ لَهِيْعَـةَ بـنِ عُقْبَـةَ الحَضْرَمِـيّ (ت:174 هــ)، ولَيْـث بـن أَبِـي سُـلَيْم الكُوْفِـيّ (ت: 148 هــ) وغيرهمـا؛ فلـم يخـرج النسـائي لأحـد مـن هـؤلاء فـي السـنن الصغـرى (المجتبـى)، وربمـا أخـرج لبعضهـم مقرونـا بغيـره، وبعـد معرفـة هـذا يتبيـن لـك أنَّ طريقـة النسـائي فـي إخـراج مرويـات المختلطيـن كانـت بدقـة وعنايـة فائقـة وفـق منهـج قائـم علـى الانتقـاء الدقيـق.

وخلاصـة ذلـك: أنّ طريقتـه فـي إخـراج مرويـات الثقـات الذيـن اختلطـوا، تـرك كل مـا

(1) محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي (ت: 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم، د.ح، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ)، ط2، المقدمة، ج:1، ص: 125.

(2) النسائي، السنن الصغرى،، كِتَاب الْأَحْبَاسِ، بَاب: وَقْفِ الْمَسَاجِدِ، ج: 6،ص:234، حديث رقم 3606.

(3) المصدر السابق، كِتَاب الْأَحْبَاسِ، بَاب: وَقْفِ الْمَسَاجِدِ، ج: 6، ص: 234، حديث رقم: 3606 .

ثبت أنَّ الـرَّاوي غلط فيـه، والاحتجـاج بمـا عُلِمَ أنـه لـم يُخْطِـئ فيـه، وقبـول مروياتهـم إذا وافقـوا الثقـات الأثبـات فيهـا، قـال الحافـظ ابـن حجـر: « وبَهـذَا التَّقريـر يتبيـنُ عِظَـمُ موقـع كلام الأئمـة المتقدميـن وشـدةُ فَحْصِهـم وقـوةُ بَحْثِهـم وصِحَّـةُ نَظَرِهـم وتَقَدُمُهـم بمَـا يُوجِـبُ المَصيـرَ إلـى تقليدهـم فـي ذلـك والتسـليم لهـم ».(1)

نموذج دراسة مَرْويَّات المختلطين من الثقات

- **حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الهُذَيْلِ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ (136 هـ).**(2)

هـو مـن صغـار التابعيـن ثقـة، أخـرج لـه السـتة فـي مصنفاتهـم، قَـالَ عَبْـدُ اللهِ بـن أَحْمَـدَ بـنِ حَنْبَـلٍ: «سَـمِعتُ أَبِـي يَقُـولُ: «حُصَيْـنُ بـنُ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ أَبُـو الْهُذَيْـل السِّـلميّ: الثِّقَـةُ، المَأمُـوْنُ، مِـنْ كِبَـارِ أَصْحَـابِ الحَدِيْـثِ». (3)، وَقَـالَ يَحْيَـى بـنُ مَعِيْـنٍ: ثِقَـةٌ. وَقَـالَ أَحْمَـدُ العِجْلِـيُّ: كُوْفِـيٌّ، ثِقَـةٌ، ثَبْـتٌ فِـي الحَدِيْـثِ».(4)

وقـال الذَّهبِـي: «ثقـة حجـة» (5)، وقـد ذكـر الخطيـبُ البَغْـدَاديُّ فـي المتفـق والمفتـرق (6)، ثلاثـة رُواة ممـن تسـموا بحُصَيْـنِ بـنِ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ غيـر أَبِـي الهُذَيْـلِ السُّـلَمِيّ هـذا؛ وتبعـه جماعـة مـن أهـل الحديـث منهـم: الذَّهبِـي فـي سـير أعـلام النبـلاء (7)، وابـن حجـر فـي التهذيـب (8)، وميزوا بينهـم، والثلاثـة الآخـرون هـم:

1. حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُعْفِيُّ الكُوْفِيُّ.
2. حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَارِثِيُّ الكُوْفِيُّ.
3. حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخَعِيُّ الكُوْفِيُّ.

---

(1) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة النورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،، 1404 هـ - 1984م)، ط1، ج:2، ص: 726.

(2) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:2،ص:381، والعلائي، المختلطين ص:21، وسبط ابن العجمي الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص:88، وابن الكيال، الكواكب النيرات ج:1، ص:126.

(3) أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، ج:1، ص:235.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:2، ص:383.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:5، ص:422.

(6) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، المتفق والمفترق، تحقيق:د.محمد صادق آيدن الحامدي، (دمشق: دار القادري، 1417 هـ - 1997م)، ط1، ج:1،ص:693.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:5، ص: 424.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:2، ص: 383.

قَالَ ابنُ حِبَّانٍ: « هَؤُلاءِ الثَّلاثَة من أهل الْكُوفَة وَقد رووا ثَلاثَتهمْ عَن الشّعبيّ، ورَوَى عَنْهُم أهل الْكُوفَة، وَرُبمَا يتَوَهَّم المتوهم أَنهم وَاحِد وَلَيْسَ كَذَلِك».(1)

من روى عنهم في النسائي: أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيّ عَمْرُو بن عَبْدِ اللهِ،، وذَرِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ زُرَارَةَ الهَمْدَانِيّ، وعُمَرَ بْنِ جَاوَانَ، وعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، ومُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، وعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، وحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، والْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، و عَامِرُ بنُ شَرَاحِيْلَ الشَّعْبِيِّ، ومُجَاهِد بن جَبْرٍ، وكَثِيرِ بْن مُدْرِكٍ، وزَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، وهِلَالُ بْنُ يِسَافٍ.

من رووا عنه في سنن النسائي: مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن الطفَاوِي أَبُو المنذر البَصْرِيّ، والأَعْمَشِ سُلَيْمَانَ بنِ مِهْرَانَ، وحُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، وعَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ، سُلَيْمَانَ بنِ طَرْخَانَ التَّيْمِيِّ، وإِسْمَاعِيْل بن زَكَرِيَّا، وعَبْثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ، وسُفْيَانُ الثَّورِيَ، وشُعْبَة بن الحَجَّاج، وزَائِدَة، ابن قُدَامَةَ، وخَالِد الوَاسِطِيُّ، أَبُو الأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، هُشَيْم بن بشير السَّلَمِيُّ.

من ذكر أنه اختلط: قَالَ ابنُ الصَّلاح في مقدمته: «مِمَّن اخْتَلَطَ وَتَغَيَّرَ، ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».(2)، وقَالَ ابنُ حَجَر في التهذيب: «قَالَ النسائي تغير، وذَكَرَهُ العقيلي ولم يذكر إلا قول يزيد بن هارون أنه نسي، وقَالَ الحسنُ الحلواني عن يزيد بن هارون: «اختلط». (3)، وقال الحافظ العلائي في ترجمته: « أحد الأعلام المتفق عليهم، روى الحسن الحُلْوَاني عن يزيد بن هارون أنه اختلط بآخرة، وأنكر ذلك ابن المديني، فهو من القسم الأول أيضا».(4)

قلتُ: بالتحقيق وُجد أنَّ حُصَيْنَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَن أَبا الهُذَيْلِ السُّلَمِيّ، ممن تأثر بالاختلاط وليس من القسم الأول كما قرر الحافظ العلائي؛ لأنَّ النسائي قد جزم أنه تغير، وكذا قول يزيد بن هارون، وأما إنكار ابن المديني لذلك فلا ينفي كون أنه اختلط؛ فإن المثبت عنده زيادة علم؛ فهو حجة على من ليس عنده إلا مجرد النفي، وهو المقرر عند أهل الفن.

من سمع منه قبل أو بعد الاختلاط:

الذين رووا عنه قبل اختلاطه: ذكر الحافظ العراقي أنه قد سمع منه قديمًا قبل أنْ يتغير جماعة منهم: سُلَيْمَان بن طرخان أبو المعتمر التَّيْمِيّ، وَسُلَيْمَان الأَعْمَش، وَشُعْبَة بن

(1) محمد بن حِبَّان بن أحمد، أبو حاتم البُستي (ت: 354هـ)، الثقات، بإشراف: د. محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى، 1393 هـ)، ط1، ج:6،ص: 211.

(2) عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بأبي عمر ابن الصلاح، (ت: 643هـ)، علوم الحديث المعروف بالمقدمة، تحقيق: د.نور الدين عتر (بيروت: الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م)، د. ط، ص:395.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:2، ص: 383.

(4) العلائي، المختلطين، ص 21.

الحجاج، وَسُفيان الثَّوْري [1]، وذكر الحافظ في مقدمة فتح الباري جماعة ممن سمعوا منه قبل التغير وهم: شُعْبَة بن الحجاج، وَسُفيان الثَّوْري، وزائدة، وهُشَيم، وخَالِد الوَاسِطِيّ.[2]

الذين رووا عنه بعد اختلاطه: ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري جماعة ممن روى عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بعد الاختلاط فقال هم:« أبي عوانَة، وَأبي بكر بن عَيَّاش، وَأبي كُدَيْنَة، و حُصَيْن بن نُمَيْر، وَسليمَان بن كثير الْعَبْديّ، وَأبي زبيد عَبْثَر بن الْقَاسِم، وَعبد الْعَزِيز الْعمي، وَعبد الْعَزِيز بن مُسلم، وَمُحَمّد بن فُضَيْل».[3]

مروياته: أخرج النسائيّ في السنن الصغرى لحُصَيْنِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تِسْعَةَ عَشَرَ حَديثا سوف ندرس بعضًا منها على سبيل المثال: الحديث الأول: قال النسائي:« أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ فِي النَّهَارِ قَبْلَ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: مَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟ ثُمَّ أَخْبَرَنَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ يُصَلِّي حِينَ تَزِيغُ الشَّمْسُ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَجْعَلُ التَّسْلِيمَ فِي آخِرِهِ»».[4] قلت: رواية مُحَمَّد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وهو أَبُو الْمُنْذر الطفَاوِي الْبَصْرِيّ من رجال البخاري [5]، عن حُصَيْن بْن عَبْدِالرَّحْمَنِ تعتبر مقبوله؛ فهو ممن لم يثبت سماعه من حُصَيْن بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بعد الاختلاط ؛ ولأَنَّ مروياته مستقيمة ولم تخالف مرويَّات الثقات، والحديث ثابت في السنن والمسانيد، ومشهور عند أهل العلم، وقد تابع شعبة بن الحجاج حُصَيْنُ ابْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ في حديث عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عند الترمذي من طريق وَهْبُ بْنُ جَرِير قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّهَارِ؟ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَ ذَاكَ ... الحديث نحوه.[6]

---

(1) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي (ت: 806هـ)، التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، 1389هـ - 1969م)، ط1، ص:458.

(2) أحمد بن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ج:1، ص:398.

(3) المصدر السابق، ج:1،ص:398.

(4) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ الْإِمَامَةِ، باب الصَّلَاةُ قَبْلَ الْعَصْرِ ج:2،ص:120، حديث رقم 875.

(5) أحمد بن محمد بن الحسين، أبو نصر الكلاباذي (ت: 398هـ)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، 1407هـ - 1987م)، ط1، ج:2، ص: 663.

(6) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ - 1975 م)، ط2، كتاب أَبْوَابُ السَّفَرِ، بابُ كَيْفَ كَانَ تَطَوُّعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ، ج:2،ص: 493.

الحديث الثاني: قال النسائي:« أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوِتْرِ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»» .[1]. قلت: رواية حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ الوَاسِطيّ، وهو من رجال البخاري [2]، وممن ثبت سماعه من حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بعد الاختلاط؛ ولكن أخرج النسائي متابعة لحصين بن عبد الرحمن، من طريق شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْوِتْرِ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». [3]، وكذا أخرج شاهدًا من طريق الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ ابْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ... نحوه [4]، والحديث مشهور في كتب السُّنّة مما يدل على استقامة راوية حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وإن سمع منه بعد الاختلاط، فهي تعتبر مستقيمة ومقبولة.

الحديث الثالث: قال النسائي:«أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَاوَانَ، عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: خَرَجْنَا حُجَّاجًا فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نُرِيدُ الْحَجَّ، فَبَيْنَا نَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا نَضَعُ رِحَالَنَا ... حديث عُثْمَانِ بن عفان: « فَإِنِّي أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ يَبْتَاعُ مِرْبَدَ بَنِي فُلَانٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ» فَابْتَعْتُهُ بِعِشْرِينَ أَلْفًا، أَوْ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ أَلْفًا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اجْعَلْهُ فِي مَسْجِدِنَا وَأَجْرُهُ لَكَ»، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ بِئْرَ رُومَةَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»، فَابْتَعْتُهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: قَدْ ابْتَعْتُهَا بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: «اجْعَلْهَا سِقَايَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَأَجْرُهَا لَكَ»، قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «مَنْ يُجَهِّزُ هَؤُلَاءِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ» - يَعْنِي جَيْشَ الْعُسْرَةِ -، فَجَهَّزْتُهُمْ حَتَّى لَمْ يَفْقِدُوا عِقَالًا وَلَا خِطَامًا، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ

---

(1) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْوِتْرِ، ج: 3،ص: 244، حديث رقم 1731.

(2) الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ج:1، ص: 206.

(3) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْوِتْرِ، ج: 3، ص: 246، حديث رقم 1737.

(4) المصدر السابق، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْوِتْرِ، ج: 3، ص: 244، حديث رقم 1729.

اشْـهَدْ، اللَّهُـمَّ اشْـهَدْ، اللَّهُـمَّ اشْـهَدْ»».[1]

قلـتُ: روايـة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيـسَ وهـو ممـن لـم يُعلـم أنَّـه سمع منـه قبـل أو بعـد الاختـلاط؛ ولكـن أخـرج النسـائي متابعـة لـه عـن حصيـن بـن عبـد الرحمـن مـن طريـق، الْمُعْتَمِـرُ بْـنُ سُـلَيْمَانَ، قَـالَ: سَـمِعْتُ أَبِـي، يُحَـدِّثُ، عَـنْ حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ، عَـنْ عُمَـرَ بْـنِ جَـاوَانَ، رَجُـلٍ مِـنْ بَنِـي تَمِيـمٍ - عـن الْأَحْنَـفِ بْـنِ قَيْـسٍ حديـث عثمـان نفسـه.[2] وأبـو الْمُعْتَمِـرُ هـو سُـلَيْمَان بـن طرخـان

تابـع عَبْـد اللَّهِ بْـن إِدْرِيـسَ فـي حديـث حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْدِالرَّحْمَـنِ، وسـبب إيرادهـا أنَّ سُـلَيْمَان بن طرخـان أبـا المعتمـر هـو ممـن ثبـت سـماعه مـن حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْدِالرَّحْمَـنِ قديمًـا قبـل الاختـلاط، وهـذه قرينـة تـدل علـى أنَّ روايـة عَبْـدِ اللَّهِ بْـنِ إِدْرِيـسَ عـن حصيـن بـن عبدالرحمـن مسـتقيمة ومقبولـة.

الحديـث الرابـع: قـال النسـائي:« أَخْبَرَنَـا أَحْمَـدُ بْـنُ حَـرْبٍ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا أَبُـو مُعَاوِيَـةَ، عَـنْ الْأَعْمَـشِ، عَـنْ مُسْـلِمٍ، ح وَأَنْبَأَنَـا مُحَمَّـدُ بْـنُ يَحْيَـى بْـنِ مُحَمَّـدٍ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا مُحَمَّـدُ بْـنُ الصَّبَّـاحِ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا إِسْـمَعِيلُ بْـنُ زَكَرِيَّـا، قَـالَ: حَدَّثَنَـا حُصَيْـنُ بْـنُ عَبْدِالرَّحْمَـنِ، عَـنْ مُسْـلِمِ بْـنِ صُبَيْـحٍ، عَـنْ مَسْـرُوقٍ، عَـنْ عَبْـدِ اللَّهِ قَـالَ: قَـالَ رَسُـولُ اللَّهِ صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ: «إِنَّ مِـنْ أَشَـدِّ النَّـاسِ عَذَابًـا يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ الْمُصَـوِّرُونَ» وَقَـالَ أَحْمَـدُ: الْمُصَوِّرِيـنَ».[3]

قلـتُ: روايـة إِسْـمَعِيل بْـن زَكَرِيَّـا عـن حُصَيْـنِ بْـنِ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ تعتبـر ممـا لـم يُعلـم أسـمعها منـه قبـل أو بعـد الاختـلاط؛ لـذا قـرن الإمـام النسـائي روايتـه بروايـة الْأَعْمَـشِ، عَـنْ مُسْـلِمِ بْـنِ صُبَيْـحٍ – يعنـي - عَـنْ مَسْـرُوقٍ، عَـنْ عَبْـدِ اللَّهِ، وهـي متابعـة قويـة لحُصَيْـنُ بْـنُ عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ، عَـنْ مُسْـلِمِ بْـنِ صُبَيْـحٍ، ممـا يثبـت أنَّ الحديـث مسـتقيم.

الحديـث الخامـس: قـال النسـائي:« أَخْبَرَنَـا هَنَّـادُ بْـنُ السَّـرِيِّ، قَـالَ: حَدَّثَنَـا أَبُـو زُبَيْـدٍ وَاسْـمُهُ عَبْثَـرُ بْـنُ الْقَاسِـمِ، عَـنْ حُصَيْـنٍ، عَـنْ عَبْـدِ اللَّهِ بْـنِ أَبِـي قَتَـادَةَ، عَـنْ أَبِيـهِ قَـالَ: كُنَّـا مَـعَ رَسُـولِ اللَّهِ صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ إِذْ قَـالَ بَعْـضُ الْقَـوْمِ: لَـوْ عَرَّسْـتَ بِنَـا يَـا رَسُـولَ اللَّهِ، قَـالَ: «إِنِّـي أَخَـافُ أَنْ تَنَامُـوا عَـنِ الصَّـلَاةِ» . قَـالَ بِـلَالٌ: أَنَـا أَحْفَظُكُـمْ، فَاضْطَجَعُـوا فَنَامُـوا وَأَسْـنَدَ بِـلَالٌ ظَهْـرَهُ إِلَـى رَاحِلَتِـهِ، فَاسْـتَيْقَظَ رَسُـولُ اللَّهِ صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وَقَـدْ طَلَـعَ حَاجِـبُ الشَّـمْسِ فَقَـالَ: «يَـا بِـلَالُ أَيْـنَ مَـا قُلْـتَ؟» قَـالَ: مَـا أُلْقِيَـتْ عَلَـيَّ نَوْمَـةٌ مِثْلُهَـا قَـطُّ. قَـالَ رَسُـولُ اللَّهِ صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَـزَّ وَجَـلَّ قَبَـضَ أَرْوَاحَكُـمْ حِيـنَ شَـاءَ فَرَدَّهَـا حِيـنَ شَـاءَ، قُـمْ يَـا بِـلَالُ فَـآذِنِ النَّـاسَ بِالصَّـلَاةِ».

(1) المصدر السابق، كِتَابُ الْجِهَادِ، فَضْلُ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، ج: 6، ص: 46، حديث رقم 3182.

(2) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ الْأَحْبَاسِ، بَابُ: وَقْفِ الْمَسَاجِدِ، ج: 6، ص: 233، حديث رقم 3606.

(3) المصدر السابق، كِتَابُ الزِّينَةِ، ذِكْرُ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا، ج: 8، ص: 216، حديث رقم 5364.

فَقَامَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ فَتَوَضَّئُوا يَعْنِي حِينَ ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمْ. (1)

قلتُ: روايةُ أَبِي زُبَيْدٍ عَبْثَر بْنِ الْقَاسِمِ عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وهو من الثقات الذين سمعوا منه بعد الاختلاط؛ لكنَّ الحديث معروف عند أهل العلم، فقد أخرج البخاريُّ في صحيحه متابعةً لأبي زُبَيْدٍ عَبْثَرِ بْنِ الْقَاسِمِ، فقال: «حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً، فَقَالَ: بَعْضُ القَوْمِ: لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ» قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أُوقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ... الحديث». (2)، ومُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ مِمَّنْ سَمِعَ من الحُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أيضًا بعد الاختلاط؛ إلا أنَّ القصة ثابتة من وجوه كثيرة، منها متابعة هُشَيْم بن بَشِيْرِ السَّلَمِيّ لكل من عَبْثَرِ بْنِ الْقَاسِمِ و مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أخرجها الإمام أحمد في مسنده فقال: «حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا هُشَيْمٌ، أخبرنا الحصين بن عبدالرحمن، حدثنا عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، عن أبيه أبي قتادة قال: ... الحديث بطوله». (3)، وهُشَيْم بن بَشِيْرِ السَّلَمِيّ ممن سمع من الحصين بن عبد الرحمن قديمًا قبل الاختلاط؛ فثبت الحديث.

الحديث السادس: قال النسائي:« أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ أَبُو حَصِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْثَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَكَلَ الْيَوْمَ؟» فَقَالُوا: مِنَّا مَنْ صَامَ، وَمِنَّا مَنْ لَمْ يَصُمْ، قَالَ: «فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَابْعَثُوا إِلَى أَهْلِ الْعَرُوضِ، فَلْيُتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ»». (4)، قلت: رواية عَبْثَر بن القاسم وهو ممن سمع من الحُصَيْن بعد الاختلاط؛ إلا أنَّ هذه الرواية ثابتة لأنَّ هُشَيْمًا قد تابع عَبْثَر ابن القاسم عند الإمام أحمد في المسند فقال: «حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ , أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ , عَنِ الشَّعْبِيِّ , عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ , قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «أَصُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟» فَقَالَ

(1) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ الْإِمَامَةِ، الْجَمَاعَةُ لِلْفَائِتِ مِنَ الصَّلَاةِ، ج: 2، ص: 105، حديث رقم 846.

(2) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر- ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، (الرياض: دار طوق النجاة، 1422هـ)، ط1، كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ الأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الوَقْتِ، ج: 1، ص: 122، حديث رقم 595.

(3) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م)، ط1، حديث أبي قتادة الأنصاري، ج: 37، ص: 299، حديث رقم 22611.

(4) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ إِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ هَلْ يَصُومُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، ج: 4، ص: 192، حديث رقم 2320

بَعْضُهُمْ: نَعَمْ , وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا , قَالَ: «فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا» , وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُؤْذِنُوا أَهْلَ الْعُرُوضِ أَنْ يُتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ ذَلِكَ».(1)

الحديث السابع: قال النسائي:« أَخْبَرَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرٍ وَهُوَ ابْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَنَحْنُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»».(2)، قلتُ: أبو الأحوص هو سلام بن سليم الحنفي مولاهم، الكوفي، وهو مما لا يعلم سماعه قبل الاختلاط أو بعده، ولكن الحديث ثابت، فقد تابع هُشَيْمٌ أبا الأحوص عند مسلم في الصحيح، فقال: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ، لَبَّى حِينَ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ فَقِيلَ أَعْرَابِيٌّ هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: أَنَسِيَ النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا، سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ: فِي هَذَا الْمَكَانِ «لَبَّيْكَ، اللهُمَّ، لَبَّيْكَ»».(3)، وهُشَيْمٌ ممن سمع من حُصَيْنٍ قديمًا قبل الاختلاط.

وبهذا المبحث ينتهي بفضل الله وكرمه بحث منهج النسائي في إخراج مَرْوِيَّات الثقات المختلطين في سننه الصغرى.

الخاتمة:

أحمده سبحانه وتعالى على إتمام هذا البحث، وقد خلصتُ من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

1. عمق ودقة طريقة النسائي في إخراج مرويَّات المختلطين من الثقات، وسعة علمه بأحوال الرُّواة فهو يستخدم جميع الأساليب من قرائن وشواهد وأدلة اقترنت بمرويَّات المختلط لإثبات صحة الرّواية.

2. بلغ عدد رواة هذه الأحاديث ستمائة وأربعة وأربعين راويًا في سننه الصغرى، منهم الرُّواة الثقات الذين وُصفوا بالتغير والاختلاط - على الصحيح - وبلغ عدد هؤلاء سبعة عشر راويًا على الصحيح، أي بنسبة ضئيلة بلغت اثنتين وستة من عشرة في المائة (2.6%) من مجموع رواة السنن الصغرى، مما يثبت انتقاء النسائي لمرويَّات المختلطين من الثقات.

(1) أحمد بن حنبل، المسند، حديث محمد بن صيفي، ج: 32، ص: 200، حديث رقم 19451.

(2) النسائي، السنن الصغرى، كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، بَابُ التَّلْبِيَةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، ج: 5، ص: 265، حديث رقم 3046.

(3) مسلم، الصحيح، كِتَابُ الْحَجِّ،بَابُ اسْتِحْبَابِ إِدَامَةِ الْحَاجِّ التَّلْبِيَةَ، ج: 2، ص: 932، حديث رقم 1283.

3. مـا ذهـب إليـه الإمـام النسـائي مـن ترجيـح لبعـض مرويَّـات المختلطيـن مـن الثقـات تعتبـر مـن الترجيحـات القويـة والصائبـة ولهـا أدلـة وقرائـن وشـواهد تثبـت صحـة هـذه المرويَّـات وأنهـا لـم تتأثـر باختـلاط أولئـك المختلطيـن.

4. حـرص أئمـة الحديـث والنقـاد أمثـال الإمـام النسـائي علـى صيانـة وحفـظ السـنة النبويـة الشـريفة بمـا حباهـم الله مـن قـوة الذاكـرة، ودقـة الفهـم، وحسـن القصـد والتوفيـق.

5. عـدم إخـراج النسـائي فـي سـننه الصغـرى لمَـنْ اشْـتُهر باختلاطـه، ولـم يتميـز حديثـه وحصـل الاضطـراب فـي مرويَّاتـه، وتركـه أهـل الحديـث مـن أجـل ذلـك، ممـا يؤيـد مـن قـدم سـنن النسـائي الصغـرى علـى بقيـة السـنن.

6. معرفـة علـم الـرَّواة المختلطيـن مـن الثقـات يعتبـر ركـن مـن علـم الرّجـال والعلـل، وبدونــه يحــدث الخلــل فــي الحكــم علــى الأحاديــث ومعرفــة المقبــول والمــردود منهــا.

7. الراجــح أنَّ مَرْويَّــات المختلطيــن بَعْــدَ الاخْتِــلاطِ ليســت مــردودة مُطلقًــا، فقــد وجــد بالتَّحقيـق والسـبر لمنهـج نقـاد الحديـث وأئمـة هـذا الشـأن، وكـذا أصحـاب التَّصَانِيـف أنهـم يقبلـون مَرْويَّـات الْمُخْتَلـط بَعْدَ الاخْتِـلاطِ إذا تَابَعـهُ عليـه أحـدٌ مـن الثقـات، وهـو مذهــب أئمــة الحديــث.

8. كان لدراسـة مرويَّـات المختلطيـن مـن الثقـات الأثـر الكبيـر فـي معرفـة مناهـج أهـل الحديـث فـي إخـراج تلـك المرويَّـات ممـا لـم يـدرس مـن قبـل فيمـا أعلـم.

9. عـدم التحقـق مـن ثبـوت الاختـلاط فـي الـرّواة يسـبب الخلـل والخطـأ فـي الحكـم علـى الرجـال ومرويَّاتهـم، وبالتالـي الاضطـراب فـي معرفـة الأحـكام الشـرعية.

10. التَّحـري والتحقيـق عنـد دراسـة المختلطيـن والتأكـد مـن أمريـن: الأول كـون أنَّ الـرَّاوي قـد ثبـت اختلاطـه بدليـل قاطـع، والثانـي سـماع الـرُّواة منـه وقـت اختلاطـه؛ وبذلـك يتحقـق الاختـلاط.

11. أوصــي بمواصلــة دارســة مناهــج أهــل الحديــث فــي مصنفاتهــم دارســة علميــة جــادة، لمعرفـة نسـبة وقـوع الخطـأ فـي مرْويَّـات الـرُّواة المختلطيـن، ممـا يسـهم فـي ترجيـح وتصحيـح المَرْويّـات، والدفـاع عـن السـنة المطهـرة.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، د.ت، (بيروت: دار صادر، سنة 1414 هـ 1994- م)، ط3.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق: مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271 هـ - 1952م)، ط1.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث المعروف بالمقدمة، تحقيق: د.نور الدين عتر (بيروت: الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م)، د.ط.

ابن حبان، محمد أبو حاتم البُستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان (ت: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408 هـ - 1988م)، ط1.

ابن حِبَّانٍ، محمد بن أحمد، أبو حاتم البُستي، الثقات، بإشراف: د. محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى، 1393 هـ)، ط1.

ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تهذيب التهذيب، د.ح، (الهند: دائرة المعارف النظامية 1326هـ) د.ط.

ابن حجر العسقلاني, فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ).

ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة النورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،، 1404 هـ - 1984م)، ط1.

ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (دمشق: دار الرشيد، 1406هـ - 1986م)، ط1.

ابن عدي، عبد الله بن مبارك بن الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، (بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ) ط1.

ابن فارس، أحمد القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، د.ط.

ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، تحقيق: عبد القيوم عبد ربِّ النَّبِي، (بيروت: دار المأمون، 1981م)، ط1

أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، دت)، د.ط.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، السِّجِسْتاني، السنن، تحقيق: (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت) د.ط.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة 1403هـ) ط1.

أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الخاني، 1422 هـ - 2001م)، ط2.

أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، (القاهرة: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001م) ط1

أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م)، ط1.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر - ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، (الرياض: دار طوق النجاة، 1422هـ)، ط1.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1395 هـ - 1975 م)، ط2.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، المتفق والمفترق، تحقيق: د.محمد صادق آيدن الحامدي، (دمشق: دار القادري، 1417 هـ - 1997م)، ط1.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ -) ط3،

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار المعرفة، 1382 هـ - 1963م) ط1.

الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي،(بيروت: دار المعرفة 1382هـ - 1963م)، ط1.

الزَّبيدي، محمّد بن عبد الرزّاق، تاج العروس، د.ت، (القاهرة: دار الهداية، د.ت) د.ط.

سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق: علاء الدين علي رضا، (القاهرة: دار الحديث، 1988م) ط1.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، تحقيق: على حسين على، (القاهرة: مكتبة السنة، سنة 1424هـ - 2003م)، ط1.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (الرياض: دار طيبة، د.ت)، د.ط.

الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420 هـ)، ط1.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، 1389هـ - 1969م).

العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي أبو سعيد، المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبدالباسط مزيد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1417هـ - 1996م)، ط1.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين، أبو نصر، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، 1407هـ - 1987م)، ط1.

مسلم، بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، د.ط.

الْمُعَلِّمِي، عبد الرَّحمن بن يَحْيَى بن اليَمَانِي، التَّنْكِيل، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1406 هـ)، د.ت.

مغلطاي، علاء الدين بن قليج المصري، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، (القاهرة: الفاروق الحديثة 1422 هـ - 2001م)، ط1.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ) ط1.

النسائي، السنن الصغرى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ - 1986م)،ط2.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا، المنهاج شرح صحيح مسلم، د.ح، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ)، ط2.

Al-Nisa'i's Approach in Reporting Hadith Narrations by the Trustworthy among Those Who Had Memory Lapses in his Book Al-Sunan
The case of Husaenibn Abdel-Rahman Abo Hothael Al-Solamey as an example

Youssef Gouda Yasien Youssef
Faculty of Arts and Human Sciences - Taibah University
Medina - K.S.A

Abstract:

This study investigates Imam Al-Nisa'i's approach in reporting the narrations of authentic narrators who suffered from memory lapses in his book Al-Sunan Al-Sughra known as al-Mujtaba. This study is important as it is vital to know the impact of memory lapse on the narrations of authentic narrators, who are considered trustworthy and reliable. The scope of this research does not include those whose memory lapse was insignificant, such as those who had the memory lapse immediately before death, those who had a few narrations after lapsing, those who had minor lapsing that did not affect their narrations, or those who were not proved to have lapsed. In this study the definition of memory lapse is presented along with an explanation of the way used in verifying lapsing and a discussion of its subsequent and ensuing issues. After this, the importance of studying the narrators with memory lapse and the books written on the topic are presented. Next, those who were conclusively proved to have suffered from memory lapse in al-Nasai's book are investigated and tracked down. In so doing, the scientific method of hadith narrators is followed in explaining the approach of al-Nisa'i. The narrations of Husaien bin Abdurahman Abu al-Huthail al-Sulami are presented as an example. The conclusion includes beneficial findings and recommendations.

Keywords: Al-Nasa'i, Sunan Al-Sughra, Memory Lapse, Hadith, Narrators.